الأمم المتحدة

A/HRC/49/78

الجمعية العامة

Distr.: General
15 February 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان*

موجز

تقدم اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 23/46، عرضاً عاماً لحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وتقدم للمجلس معلومات محدثة عن التطورات والحوادث الحاسمة التي جمعت اللجنة أدلة بشأنها وحفظتها.

وينبغي أن يكون جنوب السودان، بعد عشر سنوات من نيله الاستقلال، بلداً مليئاً بالأمل. لكنه بات، على العكس من ذلك، في قبضة أزمة إنسانية واقتصادية مستحكمة. ويقف التنافس السياسي والنزاعات المحلية المستمرة وراء التشرذم والانقسامات الإثنية المتزايدة، التي تتعرض في ظلها النساء والفتيات بشدة لخطر العنف الجنسي. وأضحى الشباب في جنوب السودان يرون آمالهم في تحقيق حياة أفضل تتلاشى.

ومع أن شعب جنوب السودان أَبانَ عن قدرة على الصمود، فإن قياداته السياسية بحاجة إلى إظهار الإرادة السياسية لإنهاء العنف وصون عملية السلام. ويجب على الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي ككل أن يبذلوا المزيد لضمان تحقيق أهداف الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان من أجل تغيير حياة شعب جنوب السودان.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- في عام 2016، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 20/31، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان لمدة سنة. وفي نيسان/أبريل 2017، مدد المجلس، بموجب قراره 25/34، ولاية اللجنة لمدة سنة وطلب إلى اللجنة مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان وتقديم تقارير عنها، وتقديم توصيات للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة، وتقديم تقارير وإرشادات بشأن العدالة الانتقالية.

2- وكُلفت اللجنة أيضاً بولاية قوامها أن تحدد وتبلغ عن الوقائع والملابسات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة المدعى ارتكابها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وأن تجمع الأدلة المتعلقة بها وتحفظها، وأن توضح المسؤولية المترتبة عليها، بغية إنهاء الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عنها. وطلب مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة كذلك إتاحة هذه المعلومات لآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك الآليات المنشأة عملاً بالفصل الخامس من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018 (الاتفاق المنشط)، ويشمل ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان، المقرر تأسيسها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي[1].

3- وفي وقت لاحق، مدد مجلس حقوق الإنسان ولاية اللجنة، في كل مرة لمدة سنة إضافية، في قراراته 31/37 و19/40 و27/43 و23/46. والأعضاء الحاليون في اللجنة، الذين عينهم رئيس المجلس، هم ياسمين سوكا (رئيسة)، وأندرو كلافام، وبارني أفاكو.

4- وتتلقى اللجنة الدعم من أمانةٍ مقرها في جوبا. وفي عام 2021، أوفدت عدة بعثات إلى مواقع داخل جنوب السودان، بما في ذلك تامبورا ويامبيو (ولاية غرب الاستوائية)، ويي (ولاية وسط الاستوائية)، وكواجوك وواراب (ولاية واراب)، وبانتيو (ولاية الوحدة)، وملكال (ولاية أعالي النيل)، وواو (ولاية بحر الغزال الغربية). وأوفدت أيضاً بعثات إلى إثيوبيا وأوغندا. واجتمعت اللجنة بعدد من الضحايا والشهود والمسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

5- وفي إطار تنفيذ اللجنة لولايتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت أكثر من 180 إفادة مفصلة لفرادى الشهود، وأجرت مناقشات مع 184 مشاركاً في فريق الاختبار، وجمعت أكثر من 200 وثيقة، بما في ذلك وثائق سرية. وتحفظ جميع الأدلة المُجمّعة في قاعدة البيانات والمحفوظات السرية والمحصّنة للجنة.

6- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة مؤتمراً ثانياً بشأن العدالة الانتقالية في نيروبي في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر الفقرتين 87-88 أدناه).

7- وتعرب اللجنة عن امتنانها لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة لتيسير مهامها، وهي ممتنة للتعاون الذي تلقته من حكومات المنطقة. وتعرب عن تقديرها كذلك لما تلقته من مساعدة ومساهمات من الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

(1) تقوم اللجنة، تنفيذاً لولايتها، بجمع وحفظ الأدلة التي تخزنها وتعمل على فهرستها برقم تسجيل فريد للأدلة. ويشار على طول التقرير إلى هذه الأرقام حتى يتسنى للدول والاتحاد الأفريقي استخدامها عند طلب الرجوع إلى الأدلة.

ثانياً- المنهجية

8- تركز اللجنة في هذا التقرير أساساً على تحديد وقائع وملابسات الحوادث التي وقعت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021. ولا تعكس المسائل المواضيعية المتعلقة بحقوق الإنسان ودراسات الحالة المتعلقة بالنزاعات دون الوطنية المفصلة في هذا التقرير مجمل حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان. بل اختيرت لأهميتها ولتوضيح بعض قضايا حقوق الإنسان في البلد. ويمكن الاطلاع على نتائج أكثر تفصيلاً في ورقتين مرفقتين من أوراق غرف الاجتماعات[2].

9- واضطلعت اللجنة بعملها في ظل مراعاة القانون المحلي لجنوب السودان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي ذي الصلة. ووفر تحديد الوقائع المتعلقة بحوادث وأنماط سلوك معينة أساس التكييف القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان وللجرائم بموجب قانون جنوب السودان والجرائم بموجب القانون الدولي.

10- وتشدد ولاية اللجنة على المساءلة، مع كفالة التركيز على تحديد المسؤولية عن الانتهاكات وتحديد الأفراد والكيانات الذين يتحملون المسؤولية عن الانتهاكات والجرائم. واعتمدت اللجنة معيار وجود "أسباب وجيهة للاعتقاد" كمعيار للإثبات. واسترشدت في عملها بضرورة جمع الأدلة وحفظها وفقاً لمعايير من شأنها أن تدعم آليات المساءلة في المستقبل، بما في ذلك المساءلة الجنائية.

11- وحيثما وجدت اللجنة معلومات تربط الجناة المزعومين بانتهاكات محددة تكون كافية لتبرير إجراء تحقيقات أو محاكمات جنائية في المستقبل، تجمع هذه الأدلة وتحفظها بسرية تامة. وفي الحالات التي لم تتوفر فيها معلومات كافية لتحديد الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات، وحيثما تكون الأفعال أو حالات التقصير مفضية إلى مسؤولية أجهزة أو وكالات تابعة لحكومة جنوب السودان، تكون الدولة هي الجهة المسؤولة عن ذلك. وحيثما تشير الأفعال إلى مسؤولية جماعة مسلحة أو قوة أمنية، يتم أيضاً تحديد تلك المجموعة أو المؤسسة بوصفها الجهة المسؤولة.

12- واستخدمت اللجنة أفضل الممارسات الدولية لتقصي الحقائق، بما يكفل سلامة الشهود وأمنهم ورفاههم وكذا سرية العملية. ولم تُستخدم سوى المعلومات التي منحت المصادر موافقتها المستنيرة بشأنها والتي لن يؤدي الكشف عنها إلى أي أذى أو إلى التعرف على مصادرها. وتشكر اللجنة الضحايا والشهود الذين أطلعوها على ما مروا به من تجارب. وقد كانت اللجنة تسترشد في جميع الأوقات بمبادئ السرية ومبدأ "لا ضرر ولا ضرار".

ثالثاً- التطورات السياسية والأمنية

13- رفع الاتفاق المنشط من مستوى آمال شعب جنوب السودان في تحقيق سلام طال انتظاره وإنعاش بلدهم وإعادة إعماره. غير أن المزيد من التأخير في تشكيل الحكومة والتنافس السياسي الشرس بين الموقعين على الاتفاق يعكس استمرار فشل القادة في التوصل إلى مستوى من التوافق السياسي وإدارة تنوع الرؤى، وهو ما أجج حركات التمرد والنزاعات المحلية. ولا تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح السلطة -، بقيادة الرئيس سلفا كير ميارديت، القوة السياسية المهيمنة في جنوب السودان، من خلال سيطرتها الفعلية على أجهزة الدفاع والأمن والموارد، بما في ذلك عائدات النفط. وفي الوقت نفسه، واصلت التمرد كل من جبهة الخلاص الوطني (NAS) وغيرها من الجماعات المسلحة الخارجة عن الاتفاق[3].

(2) ستتاح في آذار/مارس 2022 على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/cohsouthsudan/pages/index.aspx.

(3) "NAS" هو الاسم المستمد من اللغة العربية التي تعرف به المجموعة بشكل عام، وليس اختصاراً.

14- ويعرب شعب جنوب السودان الذي خاب أمله بشدة عن أسفه للتأخيرات والإخفاقات التي تعرضت لها الأحزاب الرئيسية وتجزؤ مختلف القوات المسلحة، التي لا تزال تحت هياكل قيادية مختلفة ومنحازة عرقياً[4]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، حذر الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، تشارلز تاي غيتواي، من تزايد الإحباط لدى المواطنين، بينما انتقد الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان تراجع الزخم فيما يتعلق بتنفيذ الجوانب الحاسمة للاتفاق[5].

15- ويبدو أن التأخير في استكمال ترتيبات قطاع الأمن استراتيجية متعمدة من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح السلطة - للاحتفاظ بهيمنتها عن طريق إحباط الاندماج العسكري وتوحيد هياكل القيادة[6]. وقد فشلت الحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح السلطة - والحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المعارض -، بقيادة النائب الأول للرئيس، ريك مشار، في التوصل إلى تفاهم بشأن حصص الحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح السلطة - والحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المعارض- على التوالي، في تعيينات كبار الضباط. وفي الوقت نفسه، تعثرت عملية التجميع أيضا: فالذين حضروا إلى المواقع المحددة - ومعظمهم من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المعارض - يفتقرون إلى الغذاء والمياه النظيفة والصرف الصحي وغيرها من المرافق الأساسية[7]. وقد هُجرت عدة مواقع بسبب الفيضانات[8]. وأدت ظروف الخدمة السيئة، بما في ذلك الرواتب الهزيلة والمتأخرة، بالعديد من جنود قوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان إلى الفرار ثم الإغارة على المجتمعات المحلية[9].

16- وبعد تأخير دام عامين، أنشئت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية وعقدت جلستها الافتتاحية في آب/أغسطس 2021. وفي كانون الأول/ديسمبر، أقرت الجمعية مشروع قانون يدمج الاتفاق المنشط في الدستور الانتقالي. ومشاريع القوانين الرئيسية المتأخرة، بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بوضع الدستور وإعادة هيكلة قطاع الأمن، باتت الآن تتطلب اهتماماً عاجلاً. وعُقد المنتدى الأول لحكام الولايات في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتم في نهاية المطاف تعيين مجالس الدولة، باستثناء ولاية غرب بحر الغزال.

17- والمنازعات والانشقاقات السياسية المستمرة، التي يقال إن عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح السلطة - تحرض عليها، لها تأثير سلبي على الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجناح المعارض. وفي أعالي النيل، اندلع قتال مميت بين قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارض - وفصيل كيتغوانغ بقيادة الجنرال سيمون غاتويش دوال، في الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2021، مما أسفر عن مقتل مئات الأشخاص وتشريد الآلاف في ماجينيس وثور غوانغ. وأعلن فصيل كيتغوانغ سيطرته على مناطق في شمال أعالي النيل، مشيراً إلى أن قوات مشار غادرت المنطقة.

(4) ERNs FGD–04, FGD–05, FGD–07, 104884–104886, 104892–104897, 104887–104891, 104937–104940 and 104949–104951.

(5) انظر https://unmiss.unmissions.org/statement–special–representative–secretary–general–mr–nicholas–haysom–united–nations–security.

(6) اجتماع سري عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عن تقرير عن حالة تنفيذ الاتفاق المنشط، تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر 2021، الفقرات 28-29 (انظر https://www.jmecsouthsudan.com/index.php/reports/rjmec–quarterly–reports).

(7) انظر https://ctsamvm.org/wp–content/uploads/2021/12/SIGNED–CTC–OUTCOMES–25–NOV–2021–1.pdf, p. 9.

(8) اجتماعات سرية، أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(9) اجتماعات سرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022.

وفي 16 كانون الثاني/يناير 2022، وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة– اتفاقين في الخرطوم: أحدهما مع فصيل كيتغوانغ والآخر مع مجموعة أغويليك التابعة للجنرال جونسون أولوني. وكانت المجموعتان قد انفصلتا عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – في آب/أغسطس تقريباً. وتشكل بنود العفو المدرجة في الاتفاقين ضربة أخرى لمكافحة الإفلات من العقاب[10].

18- وتشكل المنافسة السياسية الوطنية في أعالي النيل والفشل في معالجة شواغل أقلية الشلك دوافع رئيسية للعنف وعدم الاستقرار. ويشعر أفراد طائفة الشلك بالخيانة من جانب القيادة السياسية الحالية، مما يشير إلى أن العنف سيستمر إذا لم تُردّ مظالمهم التاريخية، ومنها سلبهم أراضي أجدادهم في أعالي النيل من قبل جماعات عرقية أخرى، ولا سيما الدينكا. وأبلغ أعضاء المجتمع المحلي اللجنة أنهم يعتقدون أن الانقسامات في الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – قد حرضت عليها عمداً الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة – في إطار صراع سياسي وطني مكثف قبل الانتخابات الوطنية المزمع تنظيمها في عام 2023[11].

19- وظلت ولاية غرب الاستوائية مسرحاً لحراك وتنافس على السلطة الوطنية والمحلية، بما في ذلك بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – والحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة، مما أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي تامبورا، أبلغ الناس اللجنة بأن أعضاء النخبة السياسية يقومون بتسييس الانتماء العرقي وإثارة النعرات بين أفراد طائفتي أزاندي وبالاندا.

20- وفي خضم الاشتباكات المستمرة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني في غرب ووسط وشرق الاستوائية، وعد الرئيس كير بالعودة إلى محادثات السلام التي عقدت في روما مع الجماعات المسلحة الممانعة. وبالرغم من إعلان المبادئ الموقع في آذار/مارس 2021، لم يتم التوصل إلى اتفاقات إضافية. ولما كانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي مشغولين بأزمات أخرى في القرن الأفريقي، بما في ذلك في إثيوبيا والسودان، فقد خفّ الاهتمام بتنفيذ الاتفاق المنشط. ومع ذلك، ففي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عقد رئيس أوغندا اجتماعاً دولياً في كمبالا لتنشيط تنفيذ الاتفاق، ومن المقرر عقد اجتماع آخر في أواخر شباط/فبراير 2022.

21- وأخفقت الحكومة، التي مزقتها الصراعات على السلطة وهيمنت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة –، في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأهداف والمعايير والإصلاحات الرئيسية المتوخاة في الاتفاق المنشط، بما في ذلك التقاسم الحقيقي للسلطة والشفافية والنزاهة في إدارة اقتصاد النفط. ولا يزال المانحون والدائنون يشعرون بالقلق إزاء الإخفاقات في التصدي للفساد وسوء الإدارة الاقتصادية.

رابعاً- تقلص الحيز المدني والقمع المستمر للمجتمع المدني

22- إن قمع الدولة في جنوب السودان، بوسائل منها المضايقة والمراقبة والاعتقال غير القانوني والاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء لأعضاء المجتمع المدني على أيدي قوات الأمن المفرطة في الحماس، يعزز جوّ الخوف والقمع، مما يعوق بشدة المشاركة في الأنشطة المدنية المشروعة.

23- وتسببت حملة القمع التي شنها عناصر أمن الدولة، بما في ذلك نشر أعداد كبيرة من الشرطة في جوبا وأماكن أخرى في أواخر آب/أغسطس، في إلغاء تجمع عام كان من المقرر أن ينظمه الائتلاف الشعبي للعمل المدني في 30 آب/أغسطس 2021.

(10) ERNs D126664–D126666.

(11) اجتماعات سرية، تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021.

24- ومما أدى إلى تفاقم الوضع المشحون أصلاً، أن انقطاع الإنترنت على نطاق واسع يومي 29 و30 آب/أغسطس أثر أولاً على شبكة الهاتف المحمول لشبكة أم. تي. أن. قبل أن يطال الشبكة الرئيسية الأخرى في البلاد، زين[12]. ويشير هذا التسلسل إلى أن حالة قطع الخدمات كانت متعمدة وليست خطأ تقنياً كما أشار إليه وزير الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية[13]. ولم تقدم الحكومة أي تفسير ذي مصداقية لحالات الانقطاع هذه في ردها على طلب من اللجنة[14].

25- واحتجز جهاز الأمن الوطني العديد من الأفراد المرتبطين بالائتلاف الشعبي للعمل المدني في أنحاء مختلفة من البلد. وتمت مداهمة العديد من منازلهم ومكاتبهم[15]. وبعد أربعة أشهر، ظل شخص واحد، على الرغم من مرضه، رهن الاحتجاز في جوبا دون توجيه تهم إليه[16].

26- وفر العديد من الأفراد المرتبطين بالتجمع المزمع تنظيمه من البلاد بعد تلقيهم تهديدات بالقتل. وقد أبلغ جيمي ديفيد كولوك ومايكل واني، وهما ناشطان في المجتمع المدني شاركا في المناقشات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، اللجنة أن الدولة ما زالت تحاول تحديد مكانهما حتى وهما خارج جنوب السودان. وقد أثارت اللجنة حالتهما مع السلطات الوطنية ومجلس حقوق الإنسان.

27- وعلاوة على ذلك، فإن السيد كولوك والسيد واني هما من بين خمسة أفراد وأربع منظمات غير حكومية تأثرت بالتعميم الصادر عن بنك جنوب السودان في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى جميع بنوك جنوب السودان يأمر بتجميد الحسابات[17] بناء على انتمائهم إلى التحالف الشعبي للعمل المدني[18]. والغرض من ذلك بلا شك هو شل المنظمات وتعطيلها، وإجبارها على الإغلاق، وإلحاق الأذى بالأفراد.

28- ويبدو أن جميع هذه التدابير القمعية، بما في ذلك التعميم المتعلق بالمصارف، تعسفية، ولا تستند إلى أي أساس قانوني، وتفتقر إلى سبل الانتصاف القضائي أو غيره. وحملة القمع الوحشية التي تشنها الدولة على الائتلاف الشعبي للعمل المدني تورط جهاز الأمن الوطني والشرطة والجيش ومسؤولي الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن البنك المركزي، وتشير إلى التنسيق والتوجيه على أعلى المستويات. وهذه الانتهاكات، التي تجسّد أنماطاً أوسع نطاقاً موثقة لدى اللجنة، تقوض بشدة احتمالات إجراء انتخابات ذات مصداقية، ومشاركة الجمهور في عمليتي العدالة الانتقالية ووضع الدستور وفقاً للاتفاق المنشط.

(12) ERNs 104670–104672. “Internet disrupted in South Sudan ahead of planned anti–government protests”, Netblocks, 30 August 2021; “Internet disrupted, streets quiet in South Sudan after call for protests”, Reuters, 30 August 2021.

(13) “Protests in South Sudan fizzle amid security presence, Internet outage”, Voice of America, 30 August 2021.

(14) رسالة إلى الحكومة، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(15) اجتماع سري، تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(16) رسالة إلى الحكومة، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021. انظر أيضاً “Kuel Aguer family calls for his release on humanitarian grounds”, Eye Radio, 12 November 2021.

(17) لم يستهدف تجميد الحسابات المصرفية في السابق المجتمع المدني بشكل مباشر، وإن كان الأشخاص الخاضعون للتحقيق الجنائي قد تأثروا.

(18) التعميم محفوظ لدى اللجنة.

خامساً- الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

29- وثقت اللجنة العديد من حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في جنوب السودان. فقد أُجبر رجل احتجز في شمال البلاد على التوقيع على اعتراف بانتقاده الحكومة على فيسبوك، ثم نقل إلى "البيت الأزرق" التابع لجهاز الأمن الوطني في جوبا لمزيد من الاستجواب[19]. وبالمثل، اعتقل فنان رفيع المستوى في واو ثم نقل إلى جوبا بسبب أغانيه عن الخدمات الحكومية المحدودة والرواتب المنخفضة لموظفي الخدمة المدنية[20]. ووصف شاب آخر فرص تعليمه وسبل عيشه بأنها دمرت بعد أن اضطر إلى الاختباء بعد تهديدات لحياته من قبل مسؤولي جهاز الأمن الوطني المستائين من منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي[21].

30- وقد وثقت اللجنة العديد من الحالات التي احتجز فيها مواطنون من جنوب السودان بشكل غير قانوني وتعرضوا للضرب والتعذيب والحبس لفترات طويلة في زنازين صغيرة ومزدحمة بدون مرافق للصرف الصحي[22]. وراجعت اللجنة قضية تتعلق بزعيم أهلي تعرض لضغوط – من خلال احتجازه مراراً وتكراراً واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي – لكي يتنحى عن منصبه كرئيس لإحدى مجموعات المجتمع المدني واستبداله بمسؤول في جهاز الأمن الوطني[23].

31- وكانت حالات الاختفاء القسري في كثير من الحالات نتيجة للاحتجاز التعسفي. فعلى سبيل المثال: احتجز جهاز الأمن الوطني أربعة مسؤولين حكوميين في جوبا، بعد أن اشتبه في أنهم يقدمون معلومات عن فساد الدولة إلى منظمات مدنية أو إعلامية. ولدى اللجنة أسباب وجيهة للاعتقاد بأن واحداً على الأقل من المحتجزين الأربعة قتل بعد احتجازه في "البيت الأزرق" وأن مسؤولين رفيعي المستوى في جهاز الأمن الوطني على علم بالقضية[24].

32- وأصبحت الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري والقتل غير المشروع والتهديدات بالقتل شائعة في جنوب السودان. وتشكل هذه الأفعال انتهاكات لحقوق الحياة والحرية، وهي حقوق يحميها القانون الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الساري، وعادة ما تنطوي هذه الأفعال أيضاً على انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. واستهداف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بسبب عضويتها في المنظمات المدنية أو ارتباطها بها يقيد الحيز المدني ويثبط المشاركة العامة. وهذا بدوره يحول دون تأسيس ثقافة المساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان.

سادساً- عمليات القتل خارج نطاق القضاء

33- بدأت عمليات القتل خارج نطاق القضاء في واراب بعد فترة وجيزة من تولي الجنرال أليو أييني أليو مهامه كحاكم. ولدى وصوله إلى هناك في 26 شباط/فبراير 2021، خاطب الحاكم أليو تجمعاً حاشداً وحذر من مغبّة فرض عقوبات صارمة على سرقة الماشية والعنف الطائفي، بزعم أن ذلك يدخل ضمن

(19) ERNs 104457–104460 و104419–104425.

(20) "Popular S. Sudan musician Larson Angok has been released on bail", *Northern Corridor Morning Post*, 23 April 2021.

(21) ERNs 104526–104529.

(22) ERNs 104707–104711, 104461–104465, 104466–104470, 104522–104525 و104479–104483.

(23) ERNs 104534–104542.

(24) ERNs 104534–104542 و104674– 104678.

تفويض من الرئيس للتصدي للإجرام[25]. وبعد ذلك بوقت قصير، وفي "جولة سلام" التقى خلالها بالزعماء والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء الولاية، دعا الحاكم أليو السكان إلى الإبلاغ عن الجرائم الخطيرة من أجل معاقبة الجناة على الفور[26]. وعلمت اللجنة أن عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي وقعت أثناء جولته قد نفذها حراس شخصيون للحاكم، وبعضهم من أفراد دائرة الأمن الوطني، ودائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[27].

34- وتشمل الحالات التي وثّقتها اللجنة مقتل رجل على مشارف روميتش في 28 آذار/مارس 2021. وعند زيارة لحاكم أليو للمنطقة، علم الحاكم أن رجلاً يوجد محتجزاً بسبب جريمة قتل ارتكبت في سياق نزاع على مهر الزواج[28]. فأمر بنقل المشتبه به من محتجز الشرطة إلى عهدة حراسه الشخصيين الذين أعدموا الرجل في وقت لاحق من ذلك اليوم برفقة الحاكم[29]. وبالمثل، علم الحاكم أثناء زيارته لباغول بايام في 11 نيسان/أبريل 2021، باحتجاز مجموعة من الذكور على خلفية كمين نصبوه مؤخراً على الطريق في المنطقة. وأمر الحاكم أليو بنقلهم إلى عهدة حراسه الشخصيين، الذين رافقهم في وقت لاحق من ذلك اليوم إلى موقع أعدم فيه الذكور الخمسة[30]. وكان من بينهم صبي يبلغ من العمر 14 عاماً[31].

35- وفي ولاية البحيرات، بدأت عمليات القتل خارج نطاق القضاء بعد أن أصبح الجنرال رين توينى مابور، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، حاكماً في 8 حزيران/يونيه 2021[32]. وبعد سبعة أسابيع فقط، نشرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقارير عن 13 حالة قتل خارج نطاق القضاء في تلك الولاية[33]. وشمل ذلك قتل أربعة رجال في منتصف تموز/يوليه بالقرب من رومبيك عاصمة الولاية، بمن فيهم رجل قتل عقاباً له على جريمة قتل كان قد قضى بالفعل عقوبة السجن عليها ودفع الديّة عنها[34].

36- وسُجل العديد من عمليات القتل خارج نطاق القضاء طوال عام 2021 في ولايتي البحيرات وواراب، كان آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر، مما يشير إلى أن الممارسة غير القانونية مستمرة[35].

(25) انظر منشور مكتب الرئيس على فيسبوك، 26 شباط/فبراير 2021. انظر أيضاً "Warrap Governor vows to restore law and order in the State", Radio Tamazuj, 2 March 2021; "Aleu under strict instructions to end Warrap violence", Eye Radio, 23 February 2021.

(26) ERNs 104567–104570 و104727–104732. اجتماع سري، أيار/مايو 2021.

(27) ERNs 104629–104643, 104613–104616, 104683–104687, 104466–104470, 104688–104701, 104625–104628104607 and –104612.

(28) ERNs 104683–104687, 104688–104701 و104625–104628.

(29) ERNs 104629–104643, 104683–104687, 104688–104701 و104625–104628.

(30) ERNs 104629–104643 و104873–104870 و104612–104607. انظر أيضاً "South Sudan: summary executions in north", Human Rights Watch, 29 July 2021.

(31) ERNs 104629–104643, 104870–104873, 104688–104701, 104625–104628, 104727–104732 و104747–104750.

(32) "Governor Tueny vows to protect lives and property in Lakes State", Radio Tamazuj, 15 July 2021.

(33) "UNMISS deeply concerned at spate of extra–judicial executions", 26 July 2021.

(34) ERNs 104712–104726.

(35) ERNs 104629–104643, 104567–104570, 104588–104591, 104601–104606 و104674–104678.

37- وقد بررت عمليات الإعدام خارج نطاق القضـــاء بأنها ردود فعل على العنف الطائفي وســـرقة الماشية، حيث وصف الحاكم أليو عمليات القتل بأنها ضرورية لتحقيق العدالة سريعا[36]. وقد أثنى الرئيس كير صراحة على النهج الذي اتبعه الحاكم رين توينى مابور في التصدي للإجرام منذ تعيينه[37].

38- والحاكم أليو والحاكم مابور، اللذان يظهران علناً بالزي العسـكري ويشـيران إلى نفسـيهما كجنود وليس كمسـؤولين حكوميين، مسـؤولان عن عمليات القتل خارج نطاق القضـاء وعن ترسـيخ ثقافة الخروج على القانون والإفلات من العقاب بإخلالهما بإجراءات المحاكمة العادلة للمتهمين بارتكاب جرائم في جنوب السودان.

سابعاً- العنف الجنسي والجنساني

39- تميّز النزاع في جنوب السودان بالعنف الجنسي والعنف الجنساني. وتواصل أطراف النزاع الدائر استخدام العنف الجنسي كسلاح للإرهاب والقمع السياسي وكتكتيك لتعزيز أهدافها الاستراتيجية، بما في ذلك تشريد السكان المدنيين من أجل السيطرة على الأراضي المتنازع عليها.

40- وواصلت اللجنة توثيق حوادث العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك اغتصاب النساء والفتيات على أيدي رجال مسـلحين[38]. ووثقت اللجنة حوادث العنف الجنســي التي ارتكبتها القوات المسـلحة في غرب الاســتوائية على أســس عرقية، بما في ذلك من قبل أفراد القوات الذين تمتعوا بالإفلات من العقاب على العنف الجنســي الواســع النطاق المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاســترقاق الجنســي، الذي مُورس في عامي 2018 و2019[39]. وفي وسـط الاسـتوائية، وثقت اللجنة اسـتمرار العنف الجنسـي أثناء العمليات العســكرية، ولا ســيما حيث يعيش المدنيون بالقرب من الوحدات العســكرية والجماعات المســلحة (انظر الفقرات 59-80 أدناه)[40]. ويعزى جزء كبير من العنف في المناطق الاســتوائية وأعالي النيل إلى تصــدع التحالفات، في حين اشــتدت حدة الاشــتباكات بين الطوائف في جونقلي ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى، وفي واراب والبحيرات، مما أدى إلى زيادة عمليات الاختطاف لأغراض الزواج القســري والاستعباد الجنسي.

41- والاغتصـاب والعنف الجنسـي هما جزء من الانتهاكات المتعددة التي تتعرض لها الفتيات والنسـاء في جنوب السودان. وتشمل الانتهاكات الأخرى القتل والتعذيب والضرب الوحشي. وتتعرض ممتلكاتهن، بما فيها الماشـية، للسـرقة أو النهب أو الحرق. وقد أدى تقاطع هذه التجارب، بما في ذلك التهميش، والصـدمة الناجمة عن مشاهدة الانتهاكات الوحشية، إلى إصابة العديد من الناجين والضحايا بالأذى الجسدي والنفسي.

42- ويؤثر الاغتصـاب والعنف الجنسـي أيضـاً في الأسـر والمجتمعات المحلية، حيث أجبر الرجال والنسـاء على حد سـواء على مشـاهدة الزوجات والأخوات والأمهات يتعرضـن للاغتصـاب والاغتصـاب الجماعي، أو رأوا أطفالهم الصـغار أو رضـعهم يقتلون كشكل من أشكال العقاب، أو أجبروا على اغتصـاب أحبائهم وانتهاكهم.

(36) ERNs 104567–104570 و104601–104606.

(37) “President Kiir commends Governor Tueny for stabilizing security situation”, Nyamilepedia, 30 November 2021. اجتماع سري، كانون الأول/ديسمبر 2021.

(38) للحصول على معلومات مفصلة إضافية، انظر ورقة غرفة الاجتماعات الصادرة عن اللجنة، والتي ستتاح في آذار/مارس 2022.

(39) A/HRC/43/56، الفقرة 62.

(40) المرجع نفسه، الفقرة 69.

43- والمدنيون الذين فروا من تامبورا مسكونون بمشاهد وصور عنيفة مطبوعة في أذهانهم. وتحدثوا عن قصص اختبائهم في الغابة هرباً من المعتدين، وعن رؤية جثث عديدة، بعضها مشوه ومن الواضح أنه تعرض للعنف الجنسي[41]. ويجب إيلاء الاهتمام لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والمشورة للمتضررين. وقد وصف العديد من الناجين للجنة الآثار الطويلة الأجل المترتبة على الاغتصاب وإيذاء الأجهزة التناسلية في أداء وظائفهم الجنسية والإنجابية.

44- وفي مقاطعة ياي، وفي تطور نادر، أدانت محكمة عسكرية، في أواخر عام 2020، جنوداً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بارتكاب جرائم، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي، ضد نساء مدنيات. بيد أن الضحايا لم يتلقوا بعد التعويض الذي أمرت به المحكمة[42]. ومع أن المحاكم العسكرية وحدها ليست مناسبة أو كافية لتحقيق العدالة للضحايا، فقد رحبت هيئات المجتمع المدني ومسؤولوه بالعملية بوصفها خطوة هامة اتخذتها الحكومة للتصدي للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي، مع إمكانية تكرارها في ولايات أخرى[43]. ومع ذلك، لا يزال ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي في جنوب السودان يواجهون أعمالاً انتقامية بسبب الإبلاغ عن الجرائم الجنسية والجنسانية.

45- وفي كانون الثاني/يناير 2021، اعتمد مجلس الدفاع المشترك لجنوب السودان خطة عمل للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وهي خطة من شأنها أن توطد وتعزز الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في الاتفاق المنشط، كما أنه تورد قائمة من المؤشرات التي يمكن على أساسها قياس التقدم المحرز في هذا الشأن.

46- وعلى غرار خطة العمل، ينبغي رصد المحكمة المختصة بقضايا العنف الجنساني والأحداث في البلاد، التي أطلقتها وزارة العدل في نهاية عام 2020، وكذلك المحاكم المتنقلة وغيرها من المحاكم خارج العاصمة التي تنظر في قضايا العنف الجنسي، لتقييم ما إذا كانت هذه المبادرات تحقق العدالة وما إذا كانت الإرادة السياسية لتفعيل المساءلة موجودة.

47- ولا تزال السلطة الأبوية متجذرة في مجتمع جنوب السودان. ففي آب/أغسطس 2021، أقدم وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، بيتر ماين ماجونديت، على ضرب وطعن زوجته، ألويل قرنق، وهي لاعبة بارزة لكرة القدم النسائية[44]. وقبل أشهر من ذلك، عطّل علناً مباراة لكرة القدم من خلال اقتحام الملعب وجر زوجته بعيداً، مع إطلاق أعيرة نارية في صفوف حاشيته[45]. ولم يحاسب الوزير جنائياً أو سياسياً على أعمال العنف القائم على نوع الجنس ضد زوجته. وعلاوة على ذلك، لم يتكلم الرئيس كير ولا أعضاء مجلس الوزراء، بمن فيهم وزير الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية.

ثامناً- الحالة الإنسانية

48- أصبح الوضع الإنساني في جنوب السودان أزمة حقوق إنسان ذات أبعاد ملحمية: فهناك أكثر من 8,3 مليون شخص، أي ما يعادل 70 في المائة من السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2021،

(41) ERNs 104847–104854 و104859–104864 و104865–104869 و104842–104846. اجتماع سري، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

(42) اجتماع سري، تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ERNs 104837–104841.

(43) اجتماع سري، تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(44) "Women activists demand dismissal of Minister Peter Mayen", Radio Tamazuj, 10 August 2021.

(45) انظر أيضاً "Women are on their own in unequal South Sudan", New Frame, 14 December 2021.

وأكثر من نصـــفهم من الأطفال، بينهم 1,4 مليون طفل يعانون من ســـوء التغذية[46]. وأُبلغ، في عدة مخيمات للنازحين، عن إصـــابة أكثر من 7 ملايين شـــخص (أي أزيد من 60 في المائة من الســـكان) بانعدام الأمن الغذائي الحاد[47] فضـلاً عن حالات الوفيات المتصـلة بالجوع التي تسـبب فيه تعليق برنامج الأغذية العالمي للمســاعدة المنقذة للحياة بســبب النقص العالمي في التمويل[48]. وقد أثر ذلك أيضـــاً في اللاجئين من جنوب السودان في إثيوبيا وأوغندا، الذين أصبح وضعهم يائسا على نحو متزايد[49].

49- واستمر النزاع دون الوطني وانعدام الأمن في 9 من أصل 10 ولايات في البلاد، مما تسبب في تشرد داخلي وفي زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية. وتؤدي عمليات التهجير القسري إلى تغيير التركيبة السكانية العرقية وتؤثر في حقوق الأرض والسكن. فالمشـردون داخلياً واللاجئون لم يعانوا من انعدام الأمن الشـخصـي والاقتصـادي والصـدمات النفسـية وعواقب إفلات مرتكبي العنف من العقاب فحسـب؛ بل إن العودة إلى أماكنهم الأصلية غالباً ما تكون مستحيلة بالنسبة للكثيرين منهم[50].

50- وأثر انعدام الأمن والاشتباكات المسلحة في العمليات التي يقودها العاملون في المجال الإنساني، الذين واجهوا تهديدات بالعنف، وكمائن على جنبات الطريق، فضـــلاً عن نهب المســـتودعات، وعوائق بيروقراطية في أعمالهم. وقتل ما لا يقل عن أربعة من عمال الإغاثة الإنسانية في عام 2021[51].

51- وتضرر أكثر من 000 835 شخص من هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات للعام الثالث على التوالي، مما أدى إلى تشريد الآلاف[52]. وترتبط أنماط الطقس غير الموسمية هذه بحالة الطوارئ المناخية العالمية، والتي يشـــعر بها الناس بشـــكل أكثر حدة في جنوب الســـودان، حيث يكون الناس، وخاصـــة الأطفال، مستضعفين أصلا[53].

52- وأدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم مواطن الضـــعف القائمة وإضـــعاف قدرة النظام الصـحي الهش أصـلاً على توفير العلاج للناس. وفرص جنوب السـودان في الحصـول على لقاحات كوفيد-19 محدودة للغاية. ويمكن أن يؤدي عدم الإنصـاف العالمي في الحصـول على اللقاحات

(46) تقديرات مجموعة التغذية. انظر أيضاً the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs humanitarian snapshot, September 2021.

(47) انظر https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP%20Situation%20Report%20%23296%20–%2029%20October%202021.pdf.

(48) "نقص السيولة يؤدي إلى تعليق الغذاء لما مجموعه 000 100 من النازحين"، 13 أيلول/سبتمبر 2021.

(49) ERNs FGD–01 وGD–02F وGD–07F و104877–104874 و104880–104878 وD126625–D126625, D126486–D126567 وD126603–D126620.

(50) ERNs D126486–D126567 وFGD–01 .

(51) ووثق مكتب تنســيق الشــؤون الإنســانية 489 حادثاً في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/ســبتمبر 2021. انظر the humanitarian snapshots على الرابط التالي: https://reliefweb.int/updates?search=%28primary_country.iso3%3A%22ssd%22%29+AND+%28source.shortname%3A%22OCHA%22%29+AND+%28title%3A%22access+snapshot%22%29. انظر أيضـاً "المنسـق الإنسـاني بالنيابة في جنوب السـودان يدين مقتل عامل إنسـاني خلال هجوم مسـلح على قافلة تابعة للأمم المتحدة"، 20 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(52) انظر https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/south_sudan_flooding_sitrep_december_2021_14dec2021.pdf.

(53) UNICEF, *The Climate Crisis is a Child Rights Crisis: Introducing the Children's Climate Risk Index*, August 2021.

إلى ظهور متحورات جديدة وإطالة أمد الجائحة[54]. وفي جنوب السودان، تزايدت أعداد الحالات في كانون الأول/ديسمبر 2021[55].

53- وفي المجموع، هناك حوالي 3 ملايين شخص من جنوب السودان إما مشردون داخلياً (1,7 مليون) أو يعيشون كلاجئين في الجوار (1,3 مليون)[56]. وعلاوة على ذلك، يعيش في جنوب السودان بعض اللاجئين يناهز عددهم 000 300 نسمة من الدول المجاورة، ومعظمهم من النساء والأطفال[57]. وقد وصفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الحالة بأنها أكبر أزمة لاجئين في أفريقيا[58].

54- وقد أخفقت الحكومة في الاستثمار في الخدمات ووسائل الدعم المقدمة للسكان المحتاجين، واختارت عدم إعادة توجيه إنفاق الدولة ومواردها نحو الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية. وبدلاً من ذلك، اعترضت الحكومة على تقارير الخبراء الصادرة عن فريق عامل تقني استخدم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للتحذير من الظروف الشبيهة بالمجاعة في أجزاء من البلد، بل سعت إلى النيل من تلك التقارير[59].

تاسعاً- الجرائم الاقتصادية

55- ومنذ الاستقلال، خسر جنوب السودان بلايين دولارات الولايات المتحدة التي اختفت في التدفقات المالية غير المشروعة، دون وجود دليل على أن الحكومة اتخذت خطوات لاسترداد الأموال المسروقة. ويتمتع جنوب السودان ببعض أكبر مخزونات النفط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتُدر تلك المخزونات نحو 90 في المائة من الإيرادات المالية الإجمالية للبلد. وخلصت اللجنة إلى أن نسبة كبيرة من تلك الإيرادات قد حولت، بل لا تزال تحول، عن مسارها بصورة غير مشروعة من جانب مسؤولين حكوميين بمساعدة أعضاء من النخبة السياسية والمتواطئين الدوليين[60]. ووثقت اللجنة أيضاً سُبل الاحتيال على الإيرادات غير النفطية. ولهذه السرقة الواسعة النطاق أثر ضار على قدرة الحكومة على إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها.

56- ويوفر الفصل الرابع من الاتفاق المنشط إطاراً هاماً لتحسين إدارة الاقتصاد وتوزيع الموارد والأموال توزيعاً عادلاً، بما في ذلك عائدات النفط. ومع ذلك، وبالرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها في الاتفاق، فشل القادة السياسيون في جنوب السودان في معالجة مشكلة الجرائم الاقتصادية، مما حرم الحكومة والبلد من الإيرادات اللازمة للوفاء بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في مجالي التعليم والصحة.

(54) "WHO chief warns COVID booster programs may prolong pandemic", Voice of America, 22 December 2021.

(55) "Emerging impacts of COVID–19 on the human rights situation and peace process in South Sudan", 23 June 2021؛ للاطلاع على النتائج التفصيلية، انظر https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session46/Documents/A_HRC_46_CRP_2.pdf.

(56) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs humanitarian snapshot, October 2021.

(57) ERNs D122147–D122228 وD126625–126625D. انظر أيضاً https://reliefweb.int/report/south–sudan/south–sudan–monthly–population–statistics–september–2021.

(58) "Update of UNHCR's Operations in the East and Horn of Africa, and the Great Lakes Region", 2 March 2021.

(59) S/2021/365، الفقرات 60–66.

(60) للمزيد من التفاصيل، انظر https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoHRSouthSudan/A–HRC–48–CRP.3.pdf.

57- ولم تستثمر السلطات الوطنية في الهياكل الأساسية أو الخدمات اللازمة لتحسين نوعية الحياة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ويعيش العديد من مواطني جنوب السودان حياة لا تطاق. فهم مضطرون لتحمل الفقر والجوع وعدم المساواة، بالإضافة إلى آثار جائحة كوفيد-19، بينما تعطي الحكومة الأولوية لتمويل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتتغاضى عن استشراء سرقة ثروات البلد وموارده، وبالتالي تتراجع عن التزامها بضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها.

58- وتكتسي زيادة الشفافية وتعزيز الرقابة وتحسين إدارة الإيرادات النفطية وغير النفطية على السواء أهمية حاسمة لتحسين الحالة. والالتزام السياسي مطلوب لبناء مجتمع أكثر شمولاً وازدهاراً. ويجب على أعضاء النخبة أن ينظروا إلى موارد الأمة على أنها مصلحة عامة يأتمنهم عليها جميع المواطنين، وليست غنيمة تنهب أو يتقاتل الناس عليها.

عاشراً- النزاعات دون الوطنية

ألف- ولاية وسط الاستوائية

59- لا تزال ولاية وسط الاستوائية شديدة العسكرة. وأطراف النزاع الرئيسية هي قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني، بالرغم من أن طائفة واسعة من الأطراف الأخرى متورطة أيضاً في النزاع المسلح والعنف[61]. والسعي إلى السيطرة على الأراضي والوصول إلى مناجم الذهب، فضلاً عن فرض الضرائب غير المشروعة والتهريب والانتقام من الأشخاص المشتبه في دعمهم لأطراف متعارضة، كلها عوامل تؤدي إلى نشوب النزاعات[62]. ويتفاقم العنف المتصل بسرقة الماشية والاستيلاء على الأراضي والتناحر الطائفي بسبب انتشار الأسلحة، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم انعدام الأمن[63].

60- ووردت تقارير تفيد بأن جنوداً من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق عمليات مكافحة التمرد ضد جبهة الخلاص الوطني. ووثقت اللجنة حوادث العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، التي يتطابق وصف مرتكبيها مع وصف جنود القوات[64]. وكثيراً ما اشتملت مداهمات القرى على عمليات تفتيش من منزل إلى منزل[65]، وكان إحراق المنازل أمراً شائعاً[66]. وأبلغ عن عمليات نهب واسعة النطاق للأغذية والمنتجات الزراعية والماشية والممتلكات في مقاطعات ياي ولانيا وجوبا[67]. وتعرض بعض المدنيين للعمل القسري، بما في ذلك الإكراه على حمل البضائع المسروقة[68]، وأبلغت أرملة اللجنة أن زوجها توفي بينما كان يجمع الطعام كرها[69]. ويشكل المحتجزون المدنيون مصدراً

(61) بالرغم من أن جبهة الخلاص الوطني ليست طرفاً في الاتفاق المنشط، فقد وقعت على اتفاق وقف الأعمال العدائية لعام 2017 وشاركت في محادثات روما للسلام.

(62) انظر أيضاً A/HRC/43/56، الفقرة 27.

(63) اجتماعات سرية، أيلول/سبتمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022. انظر أيضاً "Land grabbing, cattle–related incidents remain major challenge in CES, says Governor Adil", Eye Radio, 24 December 2021.

(64) اجتماع سري، تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ERNs 104833–104836 و104855–104858 و104837–104841 و104823–104826.

(65) اجتماع سري، كانون الثاني/يناير 2022.

(66) ERNs 104898–104900, 104914–104916, 104917–104919, 104945–104948 و104949–104951.

(67) ERNs 104929–104933, 104934–104936, 104937–104940, 104941–104944, 104898–104900, 104904–104906, 104907–104910, 104911–104913 و104914–104916.

(68) ERNs 104929–104933 و104904–104906.

(69) ERNs 104941–104944.

للدخل بالنسبة للجنود في ثكنات مسارك التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في مقاطعة ياي، حيث يبتزون الأُسر للحصول على فدية مقابل إطلاق سراحهم[70]. وتعرض المعتقلون الشباب للتعذيب والاختفاء القسري[71]. وأثرت عمليات النزوح المرتبطة بالعنف تأثيراً شديداً في فرص تلبية الناس لاحتياجاتهم الأولية وحصولهم على الخدمات الأساسية[72].

61- ويواجه جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في وسط الاستوائية صعوبات بالغة تتصل بإهمال الحكومة لهم عمداً وبالتأخر في دفع رواتبهم المنخفضة جداً أو عدم دفعها. وقد شجع إهمال الحكومة لجنودها وتسامحها المتعمد مع الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين على ثقافة عسكرية قائمة على الافتراس تنطوي على ارتكاب جرائم خطيرة دون رادع[73]. ويتمتع كبار المسؤولين العسكريين وبعض المسؤولين الحكوميين بسلطة فرض الانضباط وتخصيص الموارد، ولكنهم لا يفعلون ذلك؛ ولذلك فهم يتحملون المسؤولية عن استمرار هذه الجرائم بموجب القانونين الوطني والدولي.

62- واشتهرت جبهة الخلاص الوطني بالهجمات على المركبات التجارية العامة، وخاصة على الطريق الذي يربط جوبا بموروبو عبر مقاطعة لانيا. وفي 17 أيلول/سبتمبر 2021، تعرضت قافلة تحمل مساعدات برنامج الأغذية العالمي لكمين وقتل أحد السائقين بطريقة تحمل كافة البصمات المميزة لجبهة الخلاص الوطني[74]. وكان هذا الكمين واحداً من عدة كمائن على الطرق تعوق تقديم المساعدة الإنسانية[75]. وتورط أيضاً أفراد من جبهة الخلاص الوطني في عمليات اختطاف وقتل[76].

باء- مقاطعة تامبورا، ولاية غرب الاستوائية

63- شهدت مقاطعة تامبورا، في ولاية غرب الاستوائية، زيادة في النزاعات العنيفة تخللتها انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان بلغت ذروتها في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتصاعدت التوترات السياسية والاشتباكات العسكرية بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – منذ إعادة تشكيل الولاية في شباط/فبراير 2020. وفي آذار/مارس، انشق القائد المحلي للحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعراض – الجنرال جيمس ناندو والقوات الموالية له وانضموا إلى الحكومة. وفي حزيران/يونيه، تولى الفريق ألفريد فوتويو من الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – منصبه كحاكم، بعد أسابيع من هجوم مميت شنته القوات الحكومية على جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض[77].

(70) ERNs 104898–104900 و104904–104906 و104907–104910.

(71) ERNs 104901–104903 و104904–104906 و104907–104910.

(72) ERNs 104898–104900, 104907–104910, 104911–104913, 104920–104922, 104923–104925, 104937–104940 و104941–104944.

(73) اجتماع سري، تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ERNs 104837–104841 و104904–104906.

(74) اجتماع سري، كانون الثاني/يناير 2022. انظر https://www.humanitarianresponse.info/ru/operations/south–sudan/document/press–release–humanitarian–coordinator–ai–south–sudan–condemns–2.

(75) اجتماع سري، كانون الثاني/يناير 2022.

(76) ERNs 104907–104910. اجتماع سري، كانون الثاني/يناير 2022. انظر أيضاً https://ctsamvm.org/wp–content/uploads/2021/09/CTSAMVM–REPORT–2021_12–1–1.pdf and https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/RJMEC–3rd–Qtr–2021–Report–FINAL–2.pdf, para. 16.

(77) "SPLA–IO officer killed in SSPDF attack in Western Equatoria", South Sudan News Now, 19 June 2020.

64- ومع تصاعد النزاع السياسي، بات النزاع يتخذ منحى عرقياً. وبالإضافة إلى كون فوتويو هو أول حاكم لولاية غرب الاستوائية من الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض –، فإنه أيضاً أول شخص من بالاندا يشغل هذا المنصب[78]. وبالمقابل، فإن مفوض المقاطعة الحالي ورئيس تامبورا الأعلى هما من عشيرة أفونغارا، وهي عشيرة من إثنية أزاندي التي تميزت تقليدياً بإنجاب القيادات بما في ذلك العديد من كبار أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة – في جوبا[79]. والجنرال ناندو ونائب الحاكم، المعين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة، هما أيضاً من أبناء أزاندي.

65- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2021، تصاعدت التوترات في تامبورا بعد ذيوع أنباء عن عمليات قتل نفذت على أسس عرقية[80]. وفي نيسان/أبريل، نزح المئات من سكان بالاندا في جنوب يوبو[81]، حيث كانت قوات الجنرال ناندو تتمركز وتجند صبية وشباباً من أزاندي[82]. ونُسبت الهجمات العنيفة على عدة قرى في أيار/مايو إلى شباب من الأزاندي أو إلى رجال مسلحين مجهولي الهوية[83].

66- وتدهورت الحالة بصورة كبيرة في منتصف حزيران/يونيه، عندما شنت هجمات مميتة على عدة قرى بالقرب من بلدة تامبورا من قبل ميليشيا شباب أزاندي، برعاية الرئيس الأعلى ومفوض المقاطعة، وقوات الجنرال ناندو، التي أجهضت هجوماً مخططاً له على قاعدة الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – في ناموتينا[84]. وفي تلك الفترة تقريباً، تعرض منزل الرئيس الأعلى لهجوم من قبل مجموعة شبابية مسلحة جديدة تتألف في معظمها من بالانداس ويقودها أنجيلو دافيدي، وهو أزاندي رفض الانضمام إلى ميليشيا أزاندي[85]. ونفذ هذا الخليط من الجماعات ضربات وهجمات كبيرة حتى أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2021[86].

67- وقدم السكان المنحدرون من أزاندي وبالاندا ومن أصول مختلطة تفاصيل للجنة عن العنف الواسع النطاق والمروع الذي ارتكب ضد المدنيين، وشمل الاعتداء على الأقارب والجيران من قبل رجال مسلحين بالسواطير، ومن ذلك تفاصيل قصة رجل من بالاندا طارده شباب أزاندي في الشارع وقتلوه بتقطيعه إرباً إرباً[87]. وقتل مدنيون خلال غارات على المنازل، وفي إحدى الحالات النموذجية التي تم توثيقها، أطلق رجال الميليشيات النار على عائلة من بالاندا فأردوهم جميعهم قتلى، بما في ذلك أطفال

(78) والده هو من البالاندا ووالدته من أزاندي.

(79) اجتماع سري، تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(80) ERNs 104652–104655 و104489–104493 و104543–104547.

(81) حوالي 20 كم جنوب غرب مدينة تامبورا. انظر أيضاً the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs humanitarian snapshot, September 2021.

(82) ERNs 104827–104832, 104660–104664, 104579–104584, 104548–104552, 104484–104488 و104431–104436.

(83) ERNs D126667–D126686, 104451–104456, 104530–104533, 104489–104493, 104543–104547 و104847–104854.

(84) ERNs D126667–D126686, 104451–104456, 104507–104511, 104517–104521. تقع ناموتينا على بعد حوالي 30 كم شمال مدينة تامبورا.

(85) دافيدي عضو سابق في جماعة "أولاد السهم"، وكذلك فوتويو وناندو وتارتيزيو، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – في ناموتينا. ERNs 104665–104669 و104656–104659 و104548–104552 و104493–104489 و104543–104547. اجتماعات سرية، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021.

(86) في تموز/يوليه، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قاعدة عمليات مؤقتة في تامبورا لقوات حفظ السلام.

(87) ERNs 104530–104533 و104575–104578.

تتراوح أعمارهم بين 7 و10 سنوات[88]. ووقعت عمليات قتل مستهدفة ضد قادة بارزين من أزاندي، ووفقاً لتقارير موثوقة، راح طبيب من بالاندا ضحية اغتيال مدفوع الأجر نفذه جنود من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[89].

68- وقتل بعض الأزاندي بسبب علاقاتهم مع بالاندا، أو لعدم انضمامهم إلى ميليشيات أزاندي[90]. ووفقاً لعدة تقارير، عثر على رجال من الأزاندي ميتين بعد مغادرتهم المخيمات بحثاً عن الطعام أو سبل العيش[91]. ومن الواضح أن عمليات الاختطاف شائعة، وتشتبه أسر كثيرة في أن أحباءها المفقودين قد قتلوا[92].

69- وأفيد بأن العنف الجنسي متفش وواسع الانتشار ويتورط فيه أفراد من كافة الجماعات المسلحة. وقد وثقت اللجنة حالات اغتصاب لنساء وفتيات من بالاندا ارتكبتها أساساً مجموعات من الذكور الأزاندي المسلحين بالبنادق أو السواطير[93]. ونفذت عمليات الاغتصاب على أسس عرقية، حيث أجبر أفراد الأسرة الذكور على المشاهدة[94]. وتشير عمليات الاختطاف المبلغ عنها لنساء الأزاندي على أيدي رجال بالاندا إلى وقوع حوادث عنف جنسي إضافية[95].

70- وقتل عشرات الأطفال عمداً خلال هجمات على القرى. وقالت إحدى الأمهات من بالاندا إنها شاهدت الجنود يضربون ابنها الرضيع حتى الموت[96]. وكان تجنيد الأطفال متفشيا: فالأولاد يُعطون الأسلحة بينما تستغل الفتيات كرقيقات ويُجبرن على الاضطلاع بمجموعة من المهام المنمطة جنسانياً[97]. واحتلت قوات الجنرال ناندو مدرسة رئيسية في بلدة تامبورا لمدة شهرين على الأقل[98].

71- ووثقت اللجنة انتهاكات وتجاوزات متعددة لحقوق الإنسان[99]. ومع أن المدى الكامل للعنف لا يزال مجهولاً ويفترض أن المسؤولين المحليين لا يبلغون عنه بالقدر الكافي[100]، فمن المرجح أن يكون

(88) ERNs 104562–104566.

(89) ERNs 104751–104756 و104561–104558.

(90) ERNs 104751–104756 و104488–104484 و104493–104489.

(91) اجتماع سري، تشرين الثاني/نوفمبر 2021. 104647–104644 ERNs و104430–104426.

(92) ERNs 104530–104533. اجتماع سري، تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(93) ERNs 104859–104864 و104497–104494.

(94) ERNs 104847–104854.

(95) ERNs 104644–104647. وكانت عمليات الاختطاف التي ينفذها أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – مرتبطة في السابق بالاغتصاب. انظر OHCHR and UNMISS, "Violations and abuses against civilians in Gbudue and Tambura States (Western Equatoria), April–August 2018", 18 October 2018.

(96) ERNs 104827–104832.

(97) ERNs 104847–104854, 104656–104659, 104660–104664, 104579–104584, 104484–104488, 104431–104436, 104426–104430, 104552–104548 و104441–104437. اجتماع سري، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

(98) ERNs 104656–104659 و104511–104507 و104557–104553 و104584–104579 و104552–104548 و104756–104751. اجتماع سري، تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(99) ERNs 104489–104493, 104652–104655, 104665–104669. اجتماعات سرية، تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. انظر أيضاً "South Sudan: survivors describe killings, mass displacement and terror amid fighting in Western Equatoria", Amnesty International, 9 December 2021.

(100) أغلب الظن أن الرقم البالغ 300 حالة وفاة لا يأخذ في الحسبان الوفيات والحوادث التي وقعت خارج المناطق الحضرية بالنسبة للبالاندا.

حجم السكان المشردين، المقدر بنحو 890 111 نسمة، مؤشراً على نطاق الانتهاكات[101]. وبالرغم من أن العديد من مخيمات المشردين تستضيف منتمين إلى كل من أزاندي وبالاندا[102]، فإن الفصل القائم على أساس عرقي قد يحدث في المستقبل، مما يرسخ الانقسامات الاجتماعية.

72- وفي أعقاب عدة تدخلات حكومية رفيعة المستوى[103]، تضاءل العنف في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، عندما دعا مجلس الدفاع المشترك أطراف النزاع الرئيسية إلى إجراء محادثات في بلدة تامبورا[104]. وسيتوقف مدى إسهام انسحاب القوات المسلحة الناتج عن ذلك في تحسين الحالة على التقدم المحرز في تنفيذ الترتيبات الأمنية المقررة في ولاية غرب الاستوائية. ومن غير المرجح أن تؤدي ممارسة إدماج الرجال المسلحين في القوات المسلحة للدولة، دون أي شكل من أشكال المساءلة، إلى ردع انتهاكات حقوق الإنسان هذه أو التصدي لها بطريقة أخرى على المدى الطويل[105].

73- وتلاحظ اللجنة بقلق العدد الكبير من الفتيان المتورطين، وكثير منهم أصغر من أن ينضموا إلى القوات المسلحة الوطنية، وهم مرشحون غير مناسبين لإعادة إدماجهم في المجتمع المحلي دون توفير الدعم لهم[106]. ولا يزال هذا يشكل شاغلاً دائماً من شواغل حقوق الإنسان والأمن.

74- ولا يمكن أن يعزى العنف في تامبورا ببساطة إلى تعيين شخص من بالاندا حاكماً للولاية، رغم أن ذلك وفر بلا شك مبرراً للتعبئة على أسس عرقية. ويجب النظر إلى النزاع في تامبورا ضمن السياق الأوسع للسياسة الوطنية والنزاع التاريخي بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – والقوات المتحالفة مع الحكومة، والذي انطوى على العديد من الفظائع[107].

75- وأثبتت اللجنة أن العديد من كبار أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة– قد اضطلعوا بدور هام في تنسيق العنف ودعمه، بما في ذلك عن طريق توجيه وتقديم الدعم المادي للجنرال ناندو والسلطات المحلية في تامبورا. ولدى اللجنة أسباب وجيهة تدعوها للاعتقاد بأن الرئيس الأعلى ومفوض مقاطعة تامبورا قد حشدا ميليشيات شباب أزاندي، التي هاجمت المدنيين ودعمت قوات الجنرال ناندو، بطرق منها تيسير إيوائهم في مدرسة. وتم أيضاً تحديد العديد من قادة وأعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض – وميليشيات الشباب التابعة لبالاندا على أنهم متواطئون في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

(101) State–wide assessment by humanitarian agencies, November 2021. ERNs D126687–D126696.

(102) اجتماع سري، كانون الأول/ديسمبر 2021.

(103) بما في ذلك الاجتماعات في جوبا التي استضافها الرئيس كير والنائب الأول للرئيس مشار. انظر the Facebook post of the Office of the First Vice–President's Press Unit, 15 July 2021, and the Facebook post of the Ministry of Information, Telecommunications and Postal Services, 27 August 2021.

(104) "Tombura calm after Gen. Nando, Davide reconcile", *The City Review*, 29 October 2021. ووقعت بعض السلطات المدنية والأمنية المحلية اتفاقاً لحل النزاع. ومذكرة التفاهم المؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجودة في الملف.

(105) اجتماع سري، تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ERNs 104847–104854. وأبلغت الحكومة اللجنة بأن كبار ضباط الشرطة حققوا في أعمال العنف.

(106) اجتماع سري، تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(107) انظر ورقة غرفة اجتماعات اللجنة، المتاحة على الرابط https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session37/Pages/ListReports.aspx، الفقرات 280–357.

76- وتمشياً مع الولاية التي أوكلها إلى اللجنة مجلسُ حقوق الإنسان[108]، وضعت اللجنة قائمة بالأشخاص المثيرين للاهتمام الذين ترى أنهم يستحقون إجراء تحقيقات شخصية معهم بشأن أدوارهم في انتهاكات حقوق الإنسان وفي التجاوزات والجرائم ذات الصلة. وقد ترقى بعض أفعالهم إلى جرائم خطيرة بموجب القانونين الوطني والدولي. وتشكل قائمة الأسماء هذه المربوطة بالأدلة التي جمعتها اللجنة وحفظتها، جزءاً من محفوظات اللجنة.

جيم- مقاطعتا تونج الشمالية وتونج الشرقية، في واراب

77- استمر النزاع الذي بدأ في عام 2020 في تونج الشمالية. وتمثل في معظمه في هجمات متبادلة بين رجال وفتيان مسلحين من روالبت وأكوب وألابيك وكانغور وكيريك بايامز من جهة، ومن أوول وروالاتوك بايامز من جهة ثانية[109]. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أفاد مسؤولون حكوميون بأن أكثر من 000 25 شخص قد نزحوا بسبب النزاع[110]. وفي منتصف شباط/فبراير، قتل ما يصل عدده إلى 27 مدنياً، بينهم أطفال، في هجوم على روالبت وهجوم مضاد على أوول[111]. وأبلغ شهود عيان اللجنة بأن رجالاً مسلحين دخلوا القرى ليلاً، وأضرموا النار في المنازل وأطلقوا النار على الأشخاص الذين فروا[112]. وقال أحد سكان أوول إن عمليات نهب وقتل واغتصاب تحت تهديد السلاح ارتكبت خلال الهجمات، وإن ذلك يمثل نموذجاً من الحوادث التي وقعت في أماكن أخرى في تونج الشمالية خلال عام 2021[113]. وفي تموز/يوليه، قام مسلحون من عشيرة لوانيجانج في ماريال لو، بنهب عيادة صحية ونهب مستودع مساعدات تابع للأمم المتحدة، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات أدت إلى تشريد الآلاف وربما أسفرت عن مقتل ما يصل إلى 25 شخصاً[114]. وتسببت تلك الاشتباكات في سلسلة من الهجمات الانتقامية وعمليات القتل الانتقامية[115].

78- وشهدت تونج الشرقية أنماطاً مماثلة من العنف شملت مجموعات من الرجال المسلحين من المجتمعات المتنافسة. فعلى سبيل المثال، قتل ما يصل عدده 27 شخصاً في حوالي 15 آب/أغسطس خلال اشتباكات شارك فيها رجال من لوانيجانج ضد رجال من عشيرتي ماريال - لو وتيك، وقتل 13 شخصاً في هجمات شنها رجال لوانيجانج في منتصف تشرين الأول/أكتوبر[116]. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت بعض العشائر المجاورة حصاراً على مناطق لوانيجانغ، مما أدى إلى تَنْي الوكالات الإنسانية عن

(108) قرار مجلس حقوق الإنسان 23/46، الفقرة 25(ب).

(109) انظر ورقة غرفة اجتماعات اللجنة، المتاحة على الرابط
https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session46/Documents/A_HRC_46_CRP_2.pdf, paras. 116–131.

(110) "'We survive on wild leaves' Tonj displaced say as they call for urgent aid", Radio Tamazuj, 24 January 2021.

(111) ERNs 104022–104029, 104030–104035, 104350–104354 and 104727–104732.

(112) ERNs 104350–104354 و104613–104616 و104617–104620 و104760–104764.

(113) ERNs 104760–104764.

(114) ERNs 104512–104516, 104674–104678. انظر أيضاً
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP%20Situation%20Report%20%23291%20–%2016%20July%202021.pdf.

(115) ERNs 104461–104465, 104526–104529, 104512–104516, 104674–104678.

(116) ERNs 104522–104525, 104526–104529 و104674–104678. انظر أيضا "Warrap State officials say 27 killed, 29 wounded in communal clashes", Radio Tamazuj, 17 August 2021.

نقل الإمدادات خوفاً من الكمائن. وتم تعليق معظم عمليات تسليم المساعدات في عام 2021، تماماً كما زادت الاحتياجات الإنسانية في ظل النزوح، مما أدى إلى تفاقم أزمات الجوع وسوء التغذية القائمة أصلاً في أجزاء من تونج الشرقية[117].

79- ولدى اللجنة أسباب وجيهة تدعوها للاعتقاد بأن المدير العام لدائرة الأمن الوطني أكول كور كوك، وهو من عشيرة أوول، قد أجج العنف وانعدام الأمن في مقاطعتي تونج الشمالية وتونج الشرقية بتيسير نقل الأسلحة والذخيرة العسكرية إلى المنطقة[118]. ويتمتع رئيس جهاز الأمن الوطني، الذي رقاه الرئيس كير في نيسان/أبريل 2021، بسجل حافل معروف في تسليح أعضاء ميليشيات تربية الماشية في مقاطعتي تونج[119]. ويساور اللجنة قلق كذلك لأن حاكم واراب، السيد أليو، قام، استناداً إلى تكليف من الرئيس كير، بتجنيد أعضاء من ميليشيات تربية الماشية لتضخيم صفوف قوات الأمن وزودهم بالأسلحة التي يحتمل أن ينتهي بها المطاف في أيدي العشائر المتنازعة[120].

80- ومن شأن التدفق المستمر للأسلحة إلى واراب أن يغذي دوامة العنف ويزيد من شراستها ويوسع نطاقها ويعمل على استمرارها، شأنها أيضاً شأن ما يرتبط بها من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بينما يعرض للخطر الشديد أي احتمالات لبناء السلام. وتصرفات المسؤولين الحكوميين المتورطين في توفير الأسلحة تتناقض تماماً مع الأهداف المعلنة لجهود نزع السلاح ومع التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان.

حادي عشر- العدالة الانتقالية

81- يتيح الفصل الخامس من الاتفاق المنشط إطاراً شاملاً وكلياً للعدالة الانتقالية. ويتضمن إشارات إلى لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان، وهيئة التعويض وجبر الضرر، والصندوق المرتبط، كآليات لمعالجة المساءلة وإرث المظالم التاريخية والانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان المرتكبة في سياق النزاع في جنوب السودان.

ألف- حالة عمليات العدالة الانتقالية

82- في كانون الثاني/يناير 2021، اتخذ مجلس الوزراء في نهاية المطاف خطوات، بما في ذلك اعتماد قرار، لتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المنشط. وأنشأ وزير العدل والشؤون الدستورية فرقة عمل تقنية للعدالة الانتقالية في وزارته وأعاد تشكيل اللجنة التقنية المكلفة بإجراء مشاورات وطنية بشأن لجنة

(117) انظر https://www.afro.who.int/sites/default/files/2021-10/South%20Sudan%20Humanitarian%20Situation%20Report_%2316%20-16%20%20-%2030%20September%202021.pdf; https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP%20Situation%20Report%20%23294%20-%2031%20August%202021.pdf; and https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/REACH_SSD_Brief_Rapid-Assessements-Tonj-North_September-2021.pdf.

(118) ERNs 104030-104035, 104350-104354, 104674-104678, 104617-104620, 104688-104701, 104522-104525, 104727-104732, 104607-104612 و104479-104483. ويبدو أن الأسلحة الجديدة تشمل أسلحة من طراز AK47. والبنادق التي تم شراؤها من جنود محليين تابعين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تتداولها الأيدي أيضاً.

(119) ERNs 104727-104732 و104526-104529 و104512-104516. انظر أيضاً S/2020/1141، المرفق الرابع.

(120) انظر https://www.youtube.com/watch?v=0gOCWFzSr5g.

الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح[121]. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، أعلن الرئيس كير في خطابه بمناسبة العام الجديد أن الحكومة ستشرع في عملية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح في كانون الثاني/يناير 2022، لكنه لم يذكر أي خطوات للمحكمة المختلطة لجنوب السودان أو هيئة التعويض وجبر الضرر والصندوق المرتبط.

83- وبينما تثني اللجنة على الحكومة لبدء عملية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، فإنها تكرر التأكيد على أن الفصل الخامس من الاتفاق المنشط يتوخى إنشاء تلك اللجنة، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان، وهيئة التعويض وجبر الضرر والصندوق المرتبط، بوصفها آليات تكميلية يعزز بعضها بعضاً، وهو رأي يؤكده مواطنو جنوب السودان وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي.

84- وبدون إحراز تقدم بشأن التدابير الأخرى، فإن قرار الحكومة بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح يبقى قراراً انتقائياً ويتعارض مع روح ورؤية الفصل الخامس الذي يتطلب تنفيذه إرادة سياسية وملكية لزمام الأمور على الصعيد الوطني ومشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة. ومن المتطلبات الأخرى تهيئة بيئة مواتية، وموارد مالية، ودعم تقني، وخبرات فنية.

85- ولتشجيع المواطنين وتمكينهم من المشاركة، فإن التثقيف العام للتوعية بآليات العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الفصل الخامس أمر بالغ الأهمية. ولم يكن معظم سكان جنوب السودان الذين تعاطت معهم اللجنة على علم بآليات العدالة الانتقالية التي سيتم إنشاؤها. ويبدو أن من يعرفون أي شيء عن هذه الآليات لا يتجاوزون عدداً قليلاً من الناس، معظمهم من النخب الحضرية المتعلمة التي يمكنها الوصول إلى وسائل الإعلام أو التي شاركت في برامج التدريب ذات الصلة[122]. وخططت اللجنة الفنية للمشاورات الوطنية بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح لبدء أنشطتها في كانون الثاني/يناير 2022، لكنها تعثرت لأن الحكومة تعهدت بتخصيص 20 في المائة فقط من ميزانيتها البالغة 000 970 دولار[123]. وبدون التمويل الكافي، سيكون من الصعب للغاية إجراء المشاورات أو تنفيذ البرنامج الشامل للعدالة الانتقالية المطلوب.

86- وتتطلب المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية والمشاركة في عملية وضع الدستور تهيئة بيئة مواتية. ويساور اللجنة بالغ القلق من أن تقلص الحيز المدني وانعدام الأمن اللذين تتسبب فيهما دائرة الأمن الوطني سيحولان دون إشراك الضحايا والمواطنين ومشاركتهم بصورة مجدية. وأبلغ الضحايا وكذا الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان اللجنة أنهم يشعرون بقلق عميق إزاء المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة خوفاً من انتقام الأفراد داخل مجتمعاتهم المحلية ومن التهديدات بشن هجمات انتقامية ومضايقة من جانب الجهات الفاعلة في مجال أمن الدولة[124].

(121) القراران الوزاريان رقم 2021/01 ورقم 2021/02. وتضم اللجنة التقنية 36 عضواً يمثلون الحكومة والأحزاب السياسية الموقعة على الاتفاق والمجتمع المدني. وأجريت جولة أولى من المشاورات الوطنية بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح في عامي 2017 و2018.

(122) ERNs FGD–01 وGD–02F وGD–04F وGD–05F و104897–104892 و104891–104887 و104881–104883 و104910–104907 و104447–104442 و104430–104426 و104436–104431 و104441–104437 و104774–104770 و104501–104498 و104737–104733 و104779–104775 و104506–104502 و104489–104493 و104756–104751 و104584–104579 و104769–104765 و104818–104815.

(123) عرض اللجنة الفنية في المؤتمر المذكور في الفقرة 87.

(124) ERNs 104926–104928, 104923–104925, 104874–104877, 104878–104880, 104892–104897, 104887–104891, FGD–02, FGD–04, FGD–05 وFGD–07. اجتماعات سرية، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021. انظر أيضاً الفقرات 22–28 من هذا التقرير.

باء- مؤتمر باستضافة من اللجنة للحفاظ على الزخم من أجل العدالة الانتقالية

87- عقدت اللجنة، في كانون الأول/ديسمبر 2021، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مؤتمراً ثانياً حول العدالة الانتقالية، بعنوان "مؤتمر بشأن الحفاظ على الزخم من أجل العدالة الانتقالية في جنوب السودان". وحضرت المؤتمر الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيون من الدول وغير الدول، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميون ووكالات الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ومثل الحكومة وزير العدل والشؤون الدستورية، روبن مادول أرول كاشو، ووزيرة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى، أنجلينا تيني، ووزيرة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية، آية بنجامين واريل، ووزير بناء السلام، ستيفن بار كول. وشارك في المؤتمر مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن وغيره من المسؤولين الرئيسيين في الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن ممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمجتمع المدني، بمن فيهم خبراء العدالة الانتقالية.

88- وتوج المؤتمر بعدد من القرارات التي التزم ممثلو الحكومة بتنفيذها بالتعاون مع المجتمع المدني والشركاء الإقليميين والدوليين والإنمائيين خلال ستة أشهر (كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيه 2022). وتناولت القرارات المواضيع التالية: فتح قنوات اتصال بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة لتحريك عملية إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان؛ ودعم إجراءات العدالة الانتقالية. وبرامج التثقيف العام للتوعية بالعدالة الانتقالية؛ وسبل ضمان المشاركة الشاملة للضحايا وأصحاب المصلحة وأفراد المجتمع المحلي في عمليات العدالة الانتقالية؛ وتعبئة الموارد المالية والتقنية، بما في ذلك تدابير الجبر المؤقتة، للضحايا المتأثرين بالنزاع[125].

جيم- كسر الجمود المحيط بإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان

89- سلط المؤتمر الضوء على الافتقار إلى الوضوح والتواصل بين الاتحاد الأفريقي والحكومة حول دور كل منهما في إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان وحول وضع مسودة مذكرة التفاهم لعام 2017. وأكد وزير العدل والشؤون الدستورية ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن من جديد التزامهما بالتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المحكمة المختلطة. ووافق الوزير أيضاً على التعجيل بإجراء استعراض مشترك لمشروع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي، يتضمن آراء الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط. وبعد هذا الاستعراض، ستعد الوزارة مشروع قانون لإنشاء المحكمة المختلطة.

ثاني عشر- الاستنتاجات

90- **المرحلة الانتقالية في جنوب السودان متعثرة بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية لتنفيذ الاتفاق المنشط ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ولم يتم الوفاء بالمعايير الرئيسية للاتفاق، بما في ذلك إنشاء جيش موحد. والتنافس السياسي القائم على منطق الغالب والمغلوب بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة، الموجودة في وضع المهيمن، والحركة الشعبية لتحرير السودان – الجناح المعارض –، إلى جانب العلاقة الهشة والمتدهورة بين الرئيس كير والنائب الأول للرئيس مشار، يهدد بإخراج أهداف المرحلة الانتقالية عن مسارها.**

(125) للاطلاع على موجز للقرارات، انظر https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoHRSouthSudan/Summary_Resolutions_Conference_13–15_Dec_2021.pdf.

91- ويشكل الفشل في التصدي لحركات التمرد التي تقودها الجهات غير الموقعة على الاتفاق المنشط، ولا سيما جبهة الخلاص الوطني في ولاية وسط الاستوائية، تهديداً خطيراً لعملية السلام.

92- ولا يزال مناخ القمع والتعصب السياسي والاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء يضيق المجال المدني ويؤكد مناخ الإفلات من العقاب في جنوب السودان. وهذا ما يقوض احتمالات تهيئة بيئة مواتية للسير الفعال لعمليات العدالة الانتقالية، ووضع الدستور، وإجراء الانتخابات الوطنية.

93- والنزاعات دون الوطنية في تامبورا وفي مقاطعتي تونج الشمالية وتونج الشرقية تجسيد للتنافس السياسي على السلطة والأرض على المستوى الوطني، ولها أبعاد عرقية قوية. وتسييس الانتماء العرقي، ومقاومة السياسة الشاملة، والتشويه المتعمد للتكوين العرقي للمناطق المتضررة، كلها تعكس الفشل الذريع للقيادة السياسية في إدارة التنوع في البلد.

94- وتتسم هذه النزاعات أيضاً بانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، تشمل القتل والتعذيب والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاختطاف والاستعباد الجنسي.

95- وتوضح الحالة في ولاية وسط الاستوائية كيف أن إخفاق الحكومة في توفير الرعاية والإشراف على سلوك جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان يعزز السلوك المفترس والإفلات من العقاب على العنف الجنسي المتصل بالنزاع نظراً لمحدودية الملاحقات القضائية. وفي واراب، كان رد الحكومة على العنف والجريمة في حد ذاته غير قانوني وأدى إلى إدامة المزيد من العنف، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وتوزيع الأسلحة، وتأجيج دوامات العنف وترسيخها. واللجوء إلى عمليات الإعدام غير القانونية ليس عملاً إجرامياً فحسب، بل إنه غير فعال أيضاً في التصدي للإجرام، بل إنه في الواقع يزيد من ترسيخ ثقافة العنف غير المشروع.

96- وفي سياق التنافس على السلطة السياسية والموارد الاقتصادية، ارتكب أعضاء النخبة المفترسون جرائم اقتصادية تمثلت في سرقة واسعة النطاق للإيرادات المالية النفطية وغير النفطية للبلاد. ونتيجة لذلك، فشلت الحكومة في إعطاء الأولوية لالتزاماتها المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية تجاه شعب جنوب السودان والوفاء بها، مما أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية في البلاد.

97- ولدى اللجنة، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها، أسباب وجيهة تدعوها إلى الاعتقاد بأن أعضاء حكومة جنوب السودان قد اشتركوا في أعمال ترقى إلى حد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني في سياق النزاع المسلح في وسط الاستوائية. وهناك ما يبرر إجراء تحقيقات فردية، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بالأشخاص الذين تم تحديدهم بسبب دورهم في النزاع الدائر في تامبورا، ولا سيما بسبب مسؤوليتهم عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

98- وبعد ثماني سنوات من النزاع، يساور اللجنة قلق عميق إزاء تجذر مناخ انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد، الذي يتقاطع مع الشعور بالإفلات من العقاب ويسهم في الانتهاكات الجنسانية.

99- ويتمتع مرتكبو العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بالإفلات من العقاب، حيث نادراً ما يبلغ عن الحالات، ونادراً ما يحاكم الجناة حتى في حالة الإبلاغ. ويعزى ذلك إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية لتحقيق المساءلة، مشفوعاً بغياب المؤسسات الراغبة والقادرة على توفير العدالة والدعم الطبي والدعم النفسي والاجتماعي وجبر الضرر. ولا تستطيع ضحايا العنف الجنسي الحصول على الرعاية الطبية، ناهيك عن الدعم النفسي والاجتماعي. ولا يزال التقدم المعزول والمحدود في تنفيذ آليات المساءلة غير كاف على الإطلاق.

100- والتقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية المبينة في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط يتسم بالبطء ويحتاج إلى تنشيط ملحوظ. وهناك حاجة إلى اتباع نهج كلي وإظهار الإرادة السياسية لضمان تهيئة بيئة مواتية لتعزيز الشعور بالملكية الوطنية لزمام المبادرة وضمان المشاركة الكاملة لمجموعات الضحايا والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة.

ثالث عشر- التوصيات

101- توصي اللجنة الحكومة بما يلي:

(أ) ضمان الأداء الوظيفي الفعال والتعاون والروح القيادية داخل الحكومة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتحسين إدارة التنوع العرقي في البلد، وضمان التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق المنشط، ولا سيما الترتيبات الأمنية العاجلة الواردة في الفصل الثاني وآليات العدالة الانتقالية المقررة في الفصل الخامس؛

(ب) الانتهاء من عملية اعتماد مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، بوسائل منها إنشاء منتدى يمكّن من فتح الطريق المسدود بين الاتحاد الأفريقي وحكومة جنوب السودان، على نحو ما حدده المؤتمر الذي استضافته اللجنة في كانون الأول/ديسمبر بوصفه الخطوة الموالية؛

(ج) قيادة وضع خريطة طريق لتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، مع وضع مصفوفة تشمل العناصر التالية وتحددها:

'1' إعداد التشريعات ذات الصلة لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان، وهيئة التعويض وجبر الضرر، وضمان فعاليتها واستقلالها، مع تحديد مواعيد زمنية واضحة؛

'2' تحديد مسارات تمويل آليات وعمليات العدالة الانتقالية، بما يضمن فعاليتها واستقلالها؛

'3' تدابير لتعزيز العدالة الجنائية المحلية، بما في ذلك نظام القضاء العسكري؛

'4' تحديد آليات مجتمعية، بما فيها التقليدية، لتعزيز المساءلة والمصالحة وجبر الضرر داخل المجتمعات المحلية في جنوب السودان؛

'5' النظر في النتائج ذات الصلة المنبثقة عن الحوار الوطني، وغيره من المشاورات التي تجريها المنظمات الدينية وغيرها من المنظمات؛

'6' وضع خطة تشاور من أجل التفاعل المستمر، وتوعية المواطنين والضحايا وأصحاب المصلحة المحليين أثناء وضع وتنفيذ التدابير المذكورة أعلاه، مع إيلاء اعتبار خاص لمشاركة النساء والشباب وأفراد الفئات المهمشة؛

'7' تحديد وتوضيح علاقات ومسؤوليات العمل بين الكيانات المنفِّذة، بما في ذلك الحكومة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية؛

(د) وضع برنامج مؤقت لجبر الضرر لتلبية الاحتياجات الفورية للضحايا والناجين بأرواحهم، بما في ذلك من خلال الدعم الطبي والنفسي، مع الأخذ بنهج يراعي الفوارق بين الجنسين والتركيز بوجه خاص على العنف الجنسي والعنف الجنساني؛

(هـ) من باب الحرص على التصدي للإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، إنشاء لجنة مؤلفة من أعضاء من وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وخبراء العنف الجنسي، وممثلي المجتمع المدني في جنوب السودان، لمعالجة مسألة المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ تكليف اللجنة بتقديم المشورة بشأن الدور الذي ينبغي أن تؤديه المحاكم المحلية والعسكرية في الملاحقة القضائية لمرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وعن وضع استراتيجية متسقة وشاملة وتراعي الفوارق بين الجنسين للتحقيق والملاحقة القضائية؛

(و) تعزيز القدرة الوطنية على جمع الأدلة وحفظها، بما في ذلك عن طريق إنشاء قاعدة بيانات وجمع بيانات الطب الشرعي لتيسير عمل آليات العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، وعمل المحاكم المحلية؛

(ز) اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ الأحكام المعلقة من الفصل الرابع من الاتفاق المنشط، بما في ذلك اتخاذها ضمن إطار للتصدي للجرائم الاقتصادية وتحسين إدارة الاقتصاد والتوزيع العادل للموارد والأموال؛

(ح) اعتماد وتعزيز استراتيجية للمصالحة الوطنية ولأم الجراح قادرة على الإسهام في إدارة التعددية والتنوع الإثني ومنع نشوب النزاعات المحلية الطابع؛

(ط) ضمان التحقيق في الوقت المناسب في جميع مزاعم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم الخطيرة بموجب القانون الوطني التي ارتكبتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني وقوات أمن الدولة الأخرى وجبهة الخلاص الوطني والجماعات المسلحة الأخرى؛

(ي) تيسير إعمال حق اللاجئين والمشردين داخلياً في العودة، والسماح لهم بالعيش بحرية وكرامة وتجنب حالات جديدة من الفصل العنصري القائم على أساس إثني؛

(ك) ضمان جمع شمل أفراد الأسر التي تفرق أفرادها بسبب الاختطاف، ولا سيما النساء والأطفال الذين أُخذوا خلال النزاعات المحلية، بأسرهم، وإتاحة إمكانية الوصول إلى برامج الإدماج الاجتماعي؛

(ل) المبادرة، وفقاً للاتفاق المنشط، إلى إجراء إصلاحات لضمان أن يكون قطاع الأمن تعددياً وشاملاً إثنياً؛

(م) ضمان التمسك بالانضباط العسكري إلى جانب مبدأ مسؤولية القيادة، وفحص الأفراد، مع مراعاة الانتهاكات السابقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ وضمان أن يكون لدى الموظفين أيضاً موارد كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وثنيهم عن الانغماس في سلوك افتراسي؛ وإبعاد الأفراد العسكريين عن حَرَم المجتمعات المحلية؛

(ن) تسريع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوعية السكان لضمان قبولها على نطاق واسع؛

(س) وقف ومنع إعادة توزيع الأسلحة النارية التي يتم جمعها في سياق جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ع) اتخاذ تدابير فعالة لمنع الأعمال التي تهدف إلى التدخل في حرية التعبير عن الرأي، مثل محاولات تخويف أو إسكات ممثلي المجتمع المدني والصحفيين والمهنيين القانونيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء الجماعات السياسية؛

(ف) إلغاء القوانين التي تقيد أو تضعف أنشطة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك أنشطة رصد السياسات الحكومية وانتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛

(ص) التنفيذ الكامل لقوانين الإعلام الثلاثة – المتعلقة بسلطة الإعلام، والحق في الوصول إلى المعلومات، وشركة البث العامة؛

(ق) التحقيق في دور جهاز الأمن القومي في انتهاكات الحقوق الأساسية، مثل حالات الاحتجاز غير القانونية، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب، بما في ذلك التعذيب الجنسي، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك؛

(ر) التحقيق في حالات الاختفاء القسري لتحديد مصير الأشخاص المختفين وأماكن وجودهم، وتقديم الجناة إلى العدالة، وضمان العدالة للضحايا من خلال ضمان محاسبة من هم في مواقع السلطة الذين تسامحوا مع حالات الاختفاء القسري هذه أو وافقوا عليها.

102- وتوصي اللجنة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وفصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح السلطة، والجناح المعارض –، والجماعات المسلحة غير الحكومية بما يلي:

(أ) توجيه أوامر علنية واضحة إلى جميع جنودها وإلى الميليشيات المتحالفة معها بمنع وإنهاء الأعمال غير القانونية المتمثلة في القتل والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والنهب؛

(ب) إخلاء جميع المدارس والمستشفيات والبُنى التحتية المدنية الأخرى فوراً؛

(ج) التسريح الفوري لجميع المرتبطين بالقوات المسلحة ممن تقل أعمارهم عن 18 سنة.

103- وتوصي اللجنة بأن يقوم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بما يلي:

(أ) الترتيب الفوري لإقامة منتدى مع الحكومة بغية تجاوز الطريق المسدود المتعلق بتوقيع مذكرة التفاهم بشأن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان؛

(ب) الاتفاق على جدول زمني واضح لإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، ولجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وهيئة التعويض وجبر الضرر وفقاً للاتفاق المنشط، وتعيين مدع عام وكبار المسؤولين في المحكمة المختلطة على وجه السرعة؛

(ج) تمكين مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي لدى جنوب السودان من مساعدة الحكومة والكيانات الأخرى على تنفيذ التدابير المتوخاة في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط؛

(د) ضمان توفير التمويل الكافي للآليات المنصوص عليها في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط.

104- **وتوصي اللجنة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بما يلي:**

(أ) **دعم اللجنة التقنية المنشأة لإجراء مشاورات وطنية بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح؛**

(ب) **مواصلة دعم مؤسسات العدالة الوطنية في التحقيق في الجرائم الخطيرة ومحاكمة مرتكبيها، وضمان حصول جميع الشهود والضحايا على الحماية والدعم المناسبين؛**

(ج) **دعم الجهود الرامية إلى إنشاء قاعدة بيانات مخصصة لجمع الأدلة وحفظها لأغراض العدالة الانتقالية؛**

(د) **مواصلة دعم وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في توثيق العنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛**

(هـ) **تقديم الدعم لضمان أن تظل مبادرات العودة أو إعادة التوطين مستندة بصورة حصرية إلى المبادئ الإنسانية، بما في ذلك مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، وإظهار الحرص الشديد في الحالات التي يرتبط فيها النزوح بالنزاع القائم على أسس عرقية.**

105- **وتوصي اللجنة الدول الأعضاء والشركاء في التنمية بما يلي:**

(أ) **تقديم الدعم السياسي اللازم إلى الحكومة والكيانات الأخرى من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط؛**

(ب) **تخصيص مساعدة مالية وتقنية وسياسية لدعم عمليات العدالة الانتقالية في جنوب السودان، ولا سيما في تنفيذ أحكام الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير؛**

(ج) **دعم جهود وقدرات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا لضمان مشاركتهم الفعالة في عمليات العدالة الانتقالية في جنوب السودان؛**

(د) **العمل بشكل جماعي لمعالجة عدم المساواة في اللقاحات.**